Al-rafidain of Law (ARL)
ISSN: 1819-1746
E-ISSN: 2664-2778
https://alaw.uomosul.edu.iq

Electronic surveillance as an alternative to short-term imprisonment in the comparative criminal law and the Saudi criminal system

Tareck Alsamara[1]
Prince Sultan University\ Riyadh - Saudi Arabia
talsamara@psu.edu.sa

Article information
Article history
Received 20 February, 2024
Revised 29 February, 2024
Accepted 27 March, 2024
Available Online 1 June, 2025

Keywords:
- Electronic surveillance
- Short-term imprisonment
- The Saudi criminal system
- Comparative law

Correspondence:
Tareck Alsamara
talsamara@psu.edu.sa

Abstract

The article studies electronic surveillance as an alternative to imprisonment in comparative criminal law and the Saudi criminal system, where the historical approach is used to study the legislative development of the subject. The comparative approach is also used to make a comparison between the criminal systems of countries related to the subject, by surveying some important national laws of countries related to electronic surveillance as an alternative to short-term imprisonment. It also uses the descriptive approach when describing legal systems and the analytical approach when studying them. The research concludes with a number of results centered around the fact that the Saudi regulator realizes the importance of electronic surveillance as an alternative to short-term imprisonment and that the experiences of other countries are useful to the Saudi criminal system in order to avoid the difficulties faced by other countries.

Doi: 10.33899/arlj.2024.147055.1314
© Authors, 2025, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

الرقابة الالكترونية كبديل للحبس قصير المدة في القانون الجنائي المقارن و النظام الجنائي السعودي

طارق السمارة

جامعة الأمير سلطان/ الرياض، المملكة العربية السعودية

معلومات البحث

تاريخ البحث

الاستلام ٢٠ شباط، ٢٠٢٤

التعديلات ٢٩ شباط، ٢٠٢٤

القبول ٢٧ آذار، ٢٠٢٤

النشر الإلكتروني ١ حزيران ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية

- الرقابة الإلكترونية
- الحبس قصير المدة
- النظام الجنائي السعودي
- القانون المقارن

المستخلص

يدرس المقال الرقابة الإلكترونية بديلاً للحبس في القانون الجنائي المقارن والنظام الجنائي السعودي، حيث يستخدم المنهج التاريخي لدراسة التطور التشريعي للموضوع، كما يستخدم المنهج المقارن لإجراء المقارنة بين النظم الجنائية للدول والمتصلة بالموضوع، وذلك عبر مسح بعض القوانين الوطنية المهمة للدول المتصلة بالرقابة الإلكترونية كبديل للحبس قصير المدة. كما يستعين بالمنهج الوصفي عند وصف النظم القانونية والمنهج التحليلي عند تحليلها، حيث يتم تحليل النصوص القانونية. خلص البحث إلى جملة من النتائج تتمحور بأن المنظم السعودي يدرك أهمية الرقابة الإلكترونية بديلاً للحبس قصير المدة، وأن تجارب الدول الأخرى مفيدة للنظام الجنائي السعودي من أجل تفادي الصعوبات التي واجهت الدول الأخرى.

تمهيد

الرقابة الإلكترونية تمثل أحد الأوجه التي تبين كيف يمكن للتكنولوجيا التأثير على تطور النظم الجنائية ومناهج العقاب، حيث يعتبر الوضع تحت الرقابة الإلكترونية من بين العقوبات البديلة التي لجأت إليها العديد من الدول في منظوماتها العقابية، كبديل عن الحبس في المؤسسات العقابية، ويسميها البعض "الحبس في البيت". نظرًا للمكاسب التي يوفرها كالتخفيف من الاكتظاظ داخل السجون في الدول الغربية المتقدمة. هناك ثلاثة "أشياء" تلعب دورًا منذ البداية: سوار، وهاتف محمول، وصندوق به هاتف. منذ اليوم الأول لتطبيق الرقابة الإلكترونية، يتم وضع السوار من قبل الفنيين. يجب أن يكون النزيل في المنزل ومتاحًا طوال اليوم. يتميز السوار الإلكتروني بخصائص تكنولوجية عامة ومحددة، فهو على شكل ساعة، يلتف حول كاحل الشخص. لونها أسود وفيها مربع صغير مرتفع يحتوي على شريحة إلكترونية تتيح العثور على السوار وصاحبه عن بعد، ويعمل في جميع الظروف حيث يتم إرسال الإشارة، التي تنقل المعلومات فقط لتحديد وجود الشخص المدان في المنزل، إلى أحد أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالإدارة المشرفة التي يتحكم فيها "موظفي المراقبة"، حيث تظهر خطوات حمراء صغيرة على الشاشة وبالتالي تتيح تحديد مكان الشخص المدان عندما يكون في المنزل.[1]

أهمية البحث

تعد بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الأولى التي مضت قدمًا بنظام الوضع تحت الرقابة الإلكترونية. تحتاج هذه العملية إلى ركيزتين، الأولى تشريعية من خلال سن قوانين إجرائية تتيح هذا الإجراء قصد البقاء به تحت قبة الشرعية الإجرائية، الثانية تقنية وفنية من خلال تحديد وتطوير الآليات التكنولوجية التي يستعان بها في الرقابة الإلكترونية، حيث تنصب الدراسة على مقارنة القانون السعودي بقوانين الدول الأخرى.

(1) Sophi. De Spiegeleir, L’expérience de surveillance au quotidien, être détenu sous bracelet électronique, Déviance et Société, le volume 45|, no. 2 ,2021, p289-318.

مشكلة البحث

تعالج هذه الدراسة الإطار القانوني للسوار الإلكتروني كبديل للحبس، خاصة في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. من يستفيد من الوضع تحت الرقابة الإلكترونية، وما هي شروطه؟ من هي السلطة التي تقره ومن هي السلطة التي تسهر على تنفيذه؟ ما هو مستقبل موقف النظام الجنائي السعودي في مجال الوضع تحت الرقابة الإلكترونية؟ هل المنظم السعودي مصمم على تضمينه في نظامه القانوني الداخلي؟ ما هي التحديات التي ستواجه تطبيق الوضع تحت الرقابة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الرقابة الإلكترونية كبديل للحبس في النظام الجنائي المقارن والنظام الجزائي السعودي، حيث هذه الدراسة تفيد التشريع السعودي في الاستفادة من تجارب الدول الأخرى

منهجية البحث

يستعين البحث بالمنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي للموضوع، وتحديد كيفية ظهوره في مختلف التشريعات المقارنة، كما يستخدم المنهج المقارن عند مقارنة الأنظمة القانونية والمنهج التحليلي عند تحليل النصوص القانونية.

خطة البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المعلنة سابقة تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ماهية الوضع تحت الرقابة الإلكترونية كبديل للحبس قصير المدة.

المبحث الثاني: الأحكام العامة للسوار الإلكتروني.

المبحث الثالث: مستقبل الوضع تحت الرقابة الإلكترونية في النظام السعودي.

المبحث الأول

ماهية الوضع تحت الرقابة الإلكترونية كبديل للحبس قصير المدة

يتناول المبحث الأول مفهوم الوضع تحت الرقابة الإلكترونية من خلال المطلب الأول، وبيان تطور الإطار القانوني له في القانون الجنائي المقارن من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول

مفهوم الوضع تحت الرقابة الالكترونية كبديل للحبس

يتحدد تعريف الوضع تحت الرقابة الإلكترونية انطلاقا من كونه يعتبر طريقة لتنفيذ العقوبة بدون السجن، يقرر إما في إطار تدابير تحديد الإقامة أو في انتظار المحاكمة أو كبديل عن العقوبة، يعتمد على التزام الشخص بالبقاء بمنزله في ساعات محددة من قبل القضاء، على أن يحمل الشخص المعني سوارًا إلكترونيًا في قدمه، وإذا ابتعدت عن قدمه يتم إنذار المراقب مباشرة بطريقة إلكترونية.[١]، ويسمى باللغة الفرنسية

بـ " placement sous surveillance électronique ".[٢]

من المهم الإشارة إلى أنه يختلف الوضع تحت الرقابة الإلكترونية عن وقف تنفيذ العقوبة، في عدة نقاط، أهمها أن من يستفيد من وقف تنفيذ العقوبة لا يخضع لأي نوع من

(1) Pirson. Héloïse, Travail de fin d'études [BR]-Travail de fin d'études : Le placement sous surveillance électronique des usagers de drogues en Belgique. [BR]-Séminaire d'accompagnement à l'écriture, 2023.
Bracelet électronique placement sous surveillance électronique, Direction de l'administration pénitentiaire, ministère de la justice et des libertés, République Française, page 01, Disponible sur le lien : http://www.justice.gouv.fr/art_pix/1_brochurePSE2010. PDF

(2) Laurence. Blisson, & Donaz-Pernier, Morgan, L'aménagement des peines ,sortir de l'impasse, Plein droit 138, no. 3, 2023, P.12-15.
Olivier. Razac, Le placement sous surveillance électronique mobile : un nouveau modèle pénal, El arresto domiciliario con vigilancia électronica : un nuevo modelo penal ,2010.

الرقابة، لكن الوضع تحت الرقابة الإلكترونية يلزم المستفيد منه أن يتواجد في محل إقامته أو في مناطق يحددها القضاء كمركز تكوين مهني أو مؤسسة تعليمية. و يكون المراقب على علم بتحركات المستفيد من خلال الوسائل التكنولوجية.(١)

المطلب الثاني

تطور الإطار القانوني للسوار الإلكتروني في القانون الجنائي المقارن

نذكر من باب المثال وليس من باب الحصر والتعيين، الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧ في ولاية فلوريدا ونيومكسيكو و هو يحمل اسم " electronic monitoring" أو "house arrest"، و قد استخدمته المنظومة الأمريكية كبديل عن الحرية الخاضعة للرقابة وكأحد الالتزامات المفروضة ضمن الإفراج الشرطي و بديل عن الحبس الاحتياطي، و كذلك بريطانيا عام ١٩٨٩، والسويد عام ١٩٩٤ كبديل عن العقوبة القصيرة، و طبقته هولندا عام ١٩٩٥ كبديل عن العقوبة و كذلك بلجيكا وأستراليا عام ١٩٩٧. (٢)، وسويسرا عام ١٩٩٩.(٣) على الصعيد العربي أعتمده المشرع البحريني سنة ٢٠١٧، والمشرع الجزائري سنة ٢٠١٨.

(1) René. Lévy, & Pitoun. Anna, L'expérimentation du placement sous surveillance électronique en France et ses enseignements (2001-2004) , Déviance et société 28, no. 4 , 2004, p.411-437.

(٢) صفاء آوتاني، |" الوضع تحت المراقبة الالكترونية السوار الإلكتروني في السياسة العقابية الفرنسية "| ، |مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية|، |المجلد ٢٥|، العدد الأول، (٢٠٠٩)، ص ١٢٩ إلى ١٦٢، ص ١٣٢، منشورة على موقع:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/129-162 (PDF)

3) Urquizas. Campello, La surveillance électronique au Brésil : entre la zone de contrôle, les murs de prison et les territoires de conflit, (Deviance et Societe 46, no. 1, |2022) .p 67-93.
Electronic Monitoring, département fédérale de justice et de police, fédération de suisse, publié sur lien :
http://www.bj.admin.ch/bj/fr/home/themen/sicherheit/straf-_und_massnahmevollzug/monitoring. html

أولاً: في الولايات المتحدة الأمريكية :

في الولايات المتحدة، وتحديداً في ولايتي فلوريدا ونيو مكسيكو، تم تطبيق الرقابة الإلكترونية في عام ١٩٨٧" كبديل للاحتجاز السابق للمحاكمة، مع الإشارة إلى الحاجة إلى تدابير بديلة للسجن. وتهدف هذه المبادرة، التي تم تقديمها كاستجابة لاعتبارات قانونية محددة، إلى توفير وسيلة للرقابة والإشراف مع السماح للأفراد بدرجة من الحرية أثناء الإجراءات القانونية. إن اعتماد المراقبة الإلكترونية كبديل للحبس الاحتياطي يتماشى مع الأطر القانونية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين مخاوف السلامة العامة والحفاظ على الحريات الفردية. وهذا النهج منصوص عليه في قوانين مختلفة، مثل تلك التي تتناول شروط الإفراج قبل المحاكمة وبدائل السجن.[1] على سبيل المثال، يتم فهم تنفيذ المراقبة الإلكترونية في إطار القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات التي تحكم شروط الإفراج قبل المحاكمة، بما في ذلك قانون إصلاح الكفالة لعام ١٩٨٤ على المستوى الفيدرالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التشريعات الخاصة بالولاية، مثل الفصل (٩٠٧) من قوانين فلوريدا بشأن الإفراج قبل المحاكمة، والقسم المشروح (٣١–٣–١) من قوانين نيو مكسيكو بشأن بدائل السجن، توفر الأساس القانوني لاستخدام المراقبة الإلكترونية. علاوة على ذلك، يؤكد الإطار القانوني المتعلق بالمراقبة الإلكترونية في الولايات المتحدة على دورها كشكل بديل من الحرية الخاضعة للإشراف، والتي غالبا ما تُفرض كشرط للمراقبة أو الإفراج المشروط. ويؤكد هذا الأساس القانوني أهمية المراقبة الإلكترونية كأداة ضمن نظام العدالة الجنائية، لتعزيز السلامة العامة والحقوق الفردية وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

ثانيًا: في بريطانيا:

في المملكة المتحدة، تم اعتماد المراقبة الإلكترونية، والمعروفة باسم "tagging "، في عام ١٩٨٩. وقد تم تقديم هذا الإجراء كبديل للسجن لمدة قصيرة، وهو ما يعكس

(1) Marc. Renzema, & Skelton. David, Use of electronic monitoring in the United States: 1989 update, US Department of Justice, Office of Justice Programs, National Institute of Justice, 1990.

الاعتبارات القانونية الرامية إلى تنويع خيارات إصدار الأحكام وتعزيز إعادة التأهيل.[١] يظهر الأساس القانوني للمراقبة الإلكترونية في المملكة المتحدة ضمن سياق قوانين وأطر تشريعية محددة. حيث يظهر الأساس القانوني له من خلال عدة قوانين: أولاً: قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٩١،[٢] حيث لعب قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٩١ في المملكة المتحدة دورًا محوريًا في إنشاء الأساس القانوني للمراقبة الإلكترونية. وقد مكّن هذا التشريع المحاكم من فرض حظر التجول والمراقبة الإلكترونية كجزء من الأحكام. ثانيا قانون الحكم على المجرمين ومعاقبتهم لعام ٢٠١٢،[٣] حيث ساهم قانون الحكم على المجرمين ومعاقبتهم لعام ٢٠١٢ في توضيح الإطار القانوني المحيط بالمراقبة الإلكترونية في المملكة المتحدة. وينص هذا القانون على استخدام المراقبة الإلكترونية في نطاق أوسع، ثالثًا: قانون الجريمة والاضطراب لعام ١٩٩٨،[٤] حيث أثر قانون الجريمة والاضطراب لعام ١٩٩٨ أيضًا على استخدام المراقبة الإلكترونية من خلال إدخال تدابير لمعالجة السلوك المعادي للمجتمع. رابعًا: قانون (إصدار الأحكام) صلاحيات المحاكم الجنائية لعام ٢٠٠٠،[٥] حيث منح قانون (إصدار

(1) Francoise. Richardson, |"Electronic tagging of offenders: trials in England"|، |The Howard Journal of Criminal Justice 38|, no. 2 ,(1999), p158-172.

Stephen J. Fay, Electronic monitoring and criminal justice: some recent developments in Britain", Nottingham LJ 1, 1992, p61.

(2) Criminal Justice Act 1991.

Martin. Wasik, & Taylor. Richard, Blackstone's guide to the Criminal Justice Act 1991. (London: Blackstone Press |1991).

(3) Legal Aid, Sentencing and Punishment of Offenders Act 2012.

Ralph. Cairns, |"The legal aid, sentencing and punishment of offenders Act 2012: the significant changes"| ,|Probation journal 60|, no. 2, (2013), p. 177-189.

(4) Crime and Disorder Act 1998.

Barry. Loveday, |"The Crime and Disorder Act 1998 and Policing"|, |The Police Journal 73|, no. 3, (2000), p.210-230.

(5) Powers of Criminal Courts (Sentencing) Act 2000

Bohdan. Solomka, |"Powers of Criminal Courts (Sentencing) Act 2000"| , |The Journal of Forensic Psychiatry 13|, no. 2, (2002), p.345-355.

الأحكام) الصلاحيات سلطة فرض أوامر حظر التجول والمراقبة الإلكترونية. وتؤكد هذه الأحكام القانونية التزام المملكة المتحدة باستكشاف بدائل للسجن التقليدي، حيث تعمل المراقبة الإلكترونية كوسيلة لتحقيق الأهداف العقابية وإعادة التأهيل. يعكس الإطار التشريعي المحيط بالمراقبة الإلكترونية في المملكة المتحدة التوازن بين ضمان السلامة العامة، ومعالجة السلوك الإجرامي، وتزويد الأفراد بفرص إعادة الاندماج في المجتمع.[١]

ثالثًا: في السويد:

في السويد، تم إدخال المراقبة الإلكترونية، والتي يشار إليها باسم "الإشراف الإلكتروني" أو "مراقبة الكاحل"، في عام ١٩٩٤ كبديل للسجن قصير الأمد. حيث يرتكز الأساس القانوني للمراقبة الإلكترونية في السويد على محددة تهدف إلى توسيع خيارات إصدار الأحكام وتعزيز نهج أكثر إعادة تأهيل. تشمل الأطر القانونية الرئيسية ما يلي: أولاً: قانون العقوبات،[٢] يشكل قانون العقوبات في السويد الأساس القانوني الأساس للقانون الجنائي. على الرغم من أنه لا يتناول المراقبة الإلكترونية بشكل صريح، إلا أنه يوفر الإطار القانوني العام الذي يمكن من خلاله استكشاف خيارات إصدار الأحكام البديلة. ثانيًا: قانون المراقب ، حيث يحكم قانون المراقبة الإفراج المشروط والمراقبة في السويد. غالبًا ما تُستخدم المراقبة الإلكترونية كشرط للإفراج المشروط أو المراقبة، مما يسمح للأفراد بقضاء عقوباتهم في المجتمع أثناء خضوعهم للمراقبة. ثالثًا: قانون الإشراف الإلكتروني، وهو التشريع المتخصص الذي يتناول المراقبة الإلكترونية، حيث صدر في عام ١٩٩٤، ويحدد هذا القانون الشروط التي يمكن بموجبها فرض المراقبة الإلكترونية، والجوانب الفنية

(1) George. Mair, Electronic monitoring in England and Wales: evidence-based or not? (Criminal Justice 5, no. 3 |2005), p.257-277.
Black. Matt, & Smith. Russell G., Electronic monitoring in the criminal justice system, 2003.
Anthea. Hucklesby, & Holdsworth. Ella, Electronic monitoring in England and Wales, EMEU Project Report, Leeds: University of Leeds, 2016.

(2) The Swedish Criminal Code (Brott Balken, SFS 1962:700): https://www.government.se/government-policy/judicial-system/the-swedish-criminal-code/

للمراقبة، والأغراض التي يمكن استخدامها من أجلها، وتتولى دائرة السجون والمراقبة السويدية، التابعة لوزارة العدل، مسؤولية تنفيذ برامج المراقبة الإلكترونية. وهي تلعب دورًا حاسمًا في الإشراف على تطبيق المراقبة الإلكترونية .[١]

رابعًا: في هولندا :

في هولندا، تم تطبيق المراقبة الإلكترونية كبديل للسجن التقليدي. حيث يعتمد الإطار القانوني الذي يحكم المراقبة الإلكترونية في هولندا في المقام الأول على العديد من القوانين التي تحدد شروط وإجراءات تطبيقه، وهي: أولاً: قانون المراقبة، وهو جزء مهم من التشريعات التي ينظم استخدام المراقبة الإلكترونية في هولندا، ويحدد الأحكام القانونية المتعلقة بتنفيذ المراقبة الإلكترونية كجزء من التدابير القضائية. ويحدد هذا القانون الشروط التي يجوز بموجبها فرض المراقبة الإلكترونية، وأنواع الجرائم التي تطبق عليها، ومدة هذه التدابير.[٢] ثانيًا: قانون العقوبات، حيث يحتوي قانون العقوبات على أحكام تتعلق بالجرائم. وفي هذا الإطار القانوني، تعد المراقبة الإلكترونية إجراءً محددًا تفرضه المحاكم كبديل عن السجن في جرائم معينة. حيث يحدد قانون العقوبات المعايير القانونية لفرض المراقبة الإلكترونية في سياق إصدار الأحكام. ثالثًا: مرسوم المراقبة الإلكترونية، وينص مرسوم المراقبة الإلكترونية على قواعد أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالجوانب العملية

(1) Jan. Bungerfeldt, Electronic Monitoring in Sweden the past, present and the future. In CEP Conference Stockholm, 2012.
Synøve. Andersen & Telle. Kjetil, |"Better out than in? The effect on recidivism of replacing incarceration with electronic monitoring in Norway"| ,|European journal of criminology 19|, no. 1, (2022), p.55-76.
Fredrik. Marklund, & Holmberg. Stina, |"Effects of early release from prison using electronic tagging in Sweden"| ، |Journal of Experimental Criminology 5|, no. 1, (2009), p.41-61.

(2) Nellis. Mike, & Beyens .Kristel, & Kaminski. Dan, & Nellis. Mike, electronically monitored punishment, (Taylor & Francis | 2013).
Jenny. Williams, & Weatherburn. Don, Can electronic monitoring reduce reoffending? Review of Economics and Statistics 104, no. 2, 2022, 232-245.

للمراقبة الإلكترونية. ويتضمن مواصفات حول المتطلبات الفنية لأجهزة المراقبة، ودور ضباط المراقبة، وإجراءات مراقبة الأفراد تحت المراقبة الإلكترونية.[١]

خامسًا: في بلجيكا:

في بلجيكا، تم تطبيق المراقبة الإلكترونية كبديل للسجن. يتشكل الإطار القانوني الذي يحكم المراقبة الإلكترونية في بلجيكا من خلال نصوص محددة توضح شروط وإجراءات تطبيقه. وهي: أولاً: قانون العقوبات، حيث يحتوي قانون العقوبات في بلجيكا على أحكام تتعلق بالجرائم الجنائية وإصدار الأحكام. وفي هذا الإطار القانوني، تعد المراقبة الإلكترونية بمثابة إجراء محدد قد تفرضه المحاكم كبديل للسجن في جرائم معينة. يحدد قانون العقوبات المعايير القانونية لفرض المراقبة الإلكترونية في سياق إصدار الأحكام. ثانيا قانون ١٧ مايو ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ العقوبات الخارجية، يوفر قانون ١٧ مايو ٢٠٠٦ الأساس القانوني لتنفيذ العقوبات خارجيًا، بما في ذلك المراقبة الإلكترونية. ويحدد هذا القانون الشروط والإجراءات التي يجوز بموجبها تطبيق المراقبة الإلكترونية بديلاً عن الحبس.[٢] ويحدد نطاق المراقبة الإلكترونية وأنواع الجرائم التي تطبق عليها ومدة هذه التدابير. ثالثًا: المرسوم الملكي الصادر في ١١ يوليو ٢٠١٨ بشأن المراقبة الإلكترونية، يوفر المرسوم الملكي بشأن المراقبة الإلكترونية توضيحات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالجوانب العملية للمراقبة الإلكترونية في بلجيكا. و تتضمن مواصفات حول الاشتراطات الفنية لأجهزة المراقبة، ودور الجهات المشرفة، وإجراءات تنفيذ ومراقبة الأفراد الخاضعين للمراقبة الإلكترونية.[٣]

(1) Hans-Joerg. Albrecht, Electronic monitoring in Europe, Bulletin d information penologique19 20, no. 8-9, 1995, p.146.

(2) Kristel. Beyens, & Roosen. Marijke, |"Electronic monitoring and eintegration in Belgium"|, |European Journal of Probation 9|, no. 1 | 2017), p.11-27.

(3) Riba. Lopez, & Maria. Jose, |"The versatility and tightness of electronic monitoring: A comparative perspective between Spain and Belgium"| ,|Probation Journal | 2023), 02645505231161795.

سادسًا: في فرنسا:

أما بالنسبة لفرنسا تنص المادة (٧٢٣-٧) من قانون الإجراءات الجزائية على أنه يجوز للقاضي بتطبيقه للعقوبات أن يقرر على أن العقوبة ستنفذ بموجب نظام الحبس المنزلي تحت المراقبة الإلكترونية المنصوص عليه في المادة (١٣٢-٢٦) من قانون العقوبات، إما في حالة الإدانة بعقوبة واحدة أو أكثر لا تزيد على سنتين، أو في حالة عندما يظل للمحكوم عليه محكوماً عليه بعقوبة مقيدة للحرية أو أكثر لا تزيد مدتها الإجمالية على سنتين، ويجوز أيضًا للقاضي المختص بتنفيذ الأحكام أن يجعل الإفراج المشروط عن المحكوم عليه خاضعًا لتنفيذ إجراء الحبس المنزلي تحت المراقبة الإلكترونية، لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، تحت المراقبة. في النهاية يجوز تنفيذ إجراء الحبس المنزلي تحت المراقبة الإلكترونية قبل عام واحد من نهاية فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة (٧٢٩) أو قبل عام واحد من التاريخ الذي يكون فيه الإفراج المشروط المنصوص عليه في المادة (٧٢٩-٣) ممكنًا. عندما لا يكون المكان الذي يعينه قاضي تنفيذ الحكم موطناً للمحكوم عليه، فلا يجوز اتخاذ قرار حبسه في المنزل تحت المراقبة الإلكترونية إلا بموافقة رب المكان، ما لم يكن هذا مكاناً عاماً.[١]

بموجب القانون الصادر في ٠٩ سبتمبر ٢٠٠٢ ،[٢] والذي كرس إمكانية تطبيق نظام الوضع تحت الرقابة الالكترونية على الأشخاص الخاضعين للرقابة القضائية، وكذلك القانون الصادر بتاريخ ٠٩ مارس ٢٠٠٤ رقم (٢٠٤) -٢٠٠٤،[٣] الذي مكن المحاكم من أن تقرر

(١) أنظر في تطور الرقابة الالكترونية في فرنسا :

Rapport : le placement sous surveillance électronique mobile, RAPPORT DE LA MISSION CONFIEE PAR LE PREMIER MINISTRE A MONSIEUR GEORGE SFENECH DEPUTE DU RHONE, Avril 2005, ministère de la justice française, page 18, disponible sur le lien :
(http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/BRP/054000267/0000.pdf)

(2) La loi du 9 septembre 2002 d'orientation et de programmation pour la justice. République Française.

(3) La loi n° 2004-204 du 9 Mars 2004 portant adaptation de la justice aux évolutions de la criminalité. République Française.=

الوضع تحت الرقابة الإلكترونية، و جعلت منه من بين التدابير التي يستفيد منها الشخص المحكوم الذي أشرفت عقوبته على الانتهاء.[١]

المبحث الثاني

الأحكام العامة للسوار الإلكتروني

يعالج هذا المبحث حالات تبرير الوضع تحت الرقابة الإلكترونية من خلال المطلب الأول وشروط الوضع تحت الرقابة الإلكترونية من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول

مبررات تطبيق الوضع تحت الرقابة الالكترونية

هناك توجه لدى الكثير من التشريعات إلى اشتراط مبررات قصد تمكين المحكوم من الاستفادة من تدابير الوضع تحت الرقابة الإلكترونية، نذكر من باب المثال و التبيين و ليس من باب الحصر و التعيين ما يقتضي التشريع الفرنسي، [٢] حيث ذهب إلى انه لجهات الحكم التي تنطق بعقوبة تساوي أو تقل عن سنتين أو عقوبة تساوي أو تقل عن سنة في حالة العود، لها أن تقرر بأن تنفيذ العقوبة كلها أو جزء منها سيكون ضمن إطار الوضع تحت الرقابة الإلكترونية بالنسبة للمحكوم الذي يثبت و يبرر إحدى الحالات الآتية:

أولاً: المبررات المهنية :

وتتعلق الحالة بممارسة نشاط مهني، ولو بصفة مؤقتة، أو متابعة تربص أو تكوين، أو تكوين مهني، أو بحث عن عمل.

=Céline. Cauchepin, & Sauvageot. Frédéric, La loi portant adaptation de la justice aux évolutions de la criminalité devant le Conseil constitutionnel : une conformité sous multiples réserves ،(Revue juridique de 'Océan Indien 04| 2004), p.259-274.

(1) Rapport : le placement sous surveillance électronique mobile, op.cit, p.19.

(2) Article 132-62 -1du CPF, modifié par la loi n 2009-1436 du 24 11 2009 art 66.

ثانيًا: المبررات العائلية :

تتعلق بالمشاركة الأساسية في حياة عائلته، وهذه المبررات مفيدة للأطفال القصر، حيث يتاح للمدان المشاركة في تربية أولاده القصر.

ثالثًا: المبررات الصحية :

تتعلق بالحاجة لعلاج طبي، مثل متابعة مرض خطير أو مزمن، أو إجراء عمليات جراحية لا غنى عنها للحفاظ على حياة المدان.

رابعًا: المبررات المتعلقة بالإدماج :

تتعلق بوجود مجهود جدي للإدماج من شأنه أن يقي المحكوم عليه من العود.

المطلب الثاني أركان الوضع تحت الرقابة الإلكترونية:

أولاً: الحبس قصير المدة:

لا مجال للحديث عن الوضع تحت الرقابة الإلكترونية كبديل للعقوبة، إلا أن تكون تلك العقوبة سالبة للحرية وقصيرة المدى، من الصعوبة بمكان الوقوف على مدلول دقيق في التمييز بين العقوبة قصيرة المدى عن غيرها، إلا أن المشرع الفرنسي اخذ بمدة تساوي أو تقل عن السنتين بالنسبة للمحكوم المبتدئ و تساوي أو تقل عن سنة في حالة العود.[١]

ثانيًا: مراعاة الاجراءات:

يعني ذلك أن يتم إقرار الوضع تحت الرقابة الإلكترونية من الجهة التي خولها القانون ذلك، مثلا التشريع الفرنسي الذي أعطى صلاحية إقرار الوضع تحت الرقابة الإلكترونية لكل من قاضي الحكم و كذا قاضي تطبيق العقوبات(JAP).[٢] حيث أن قاضي تنفيذ الأحكام

(1) Article 723 – 07 du CPPF, modifié par la loi n 2009-1463 du 24 novembre 2009 art 81.

(2) Article 132-62 -1du CPF, modifié par la loi n 2009-1436 du 24 11 2009 art 66=

في القانون الجنائي الفرنسي ، هو قاض مهمته الرئيسية هي مراقبة تنفيذ الأحكام التي قررتها المحاكم. وتتحد مهامه بصفة دقيقة في: أولاً: مراقبة تنفيذ الأحكام، حيث يتولى ضمان أن يقضي المدانون عقوباتهم وفقًا لقرارات المحكمة.(١) ثانيًا: قرارات تكييف العقوبة، حيث بجوز له أن يقرر تعديل العقوبة، أي جعلها أقل تقييدًا. ويشمل ذلك تدابير مثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، وخدمة المجتمع، والسوار الإلكتروني، وما إلى ذلك.(٢) ثالثًا: منح تصاريح الخروج، حيث يمنح تصاريح خروج مؤقتة للسجناء، في ظل ظروف معينة، بهدف تعزيز إعادة إدماجهم في المجتمع. رابعًا: إلغاء التدابير، حيث إذا لم يحترم الشخص المدان شروط عقوبته، يجوز لقاضي تطبيق العقوبات أن يقرر إلغاء التدابير المخففة كلها أو جزء منها والأمر بإعادته إلى الحبس. خامسًا: تقييم إعادة الإدماج، حيث تقوم خطة العمل المشتركة أيضًا بتقييم وضع السجناء لتحديد درجة إعادة إدماجهم في المجتمع ويمكنها اتخاذ التدابير وفقًا لذلك.(٣)

=Article 723 – 07 du CPPF, modifié par la loi n 2009-1463 du 24 novembre 2009 art 81.

(1) Marius. Aurel, "Les Juges de l'Application des Peines dans le Droit Français," Annales Universitatis Apulensis Series Jurisprudentia 9 |2006): 231.

(2) DJEBIRI. Nedjma, |"La peine de détention à domicile sous surveillance électronique (DDSE): une peine alternative à la privation de liberté (étude en droit français)"| ,(Revue Académique de la Recherche Juridique|, |vol 12| 2021).

(3) Frieder. Dünkel, & Mareike. Fritsche, L'aménagement de la peine et la libération conditionnelle dans les systèmes pénitentiaires allemand et français, (Déviance et Société 29, no. 3| 2005), p.335-348.

ثالثًا: جوانب مادية:

تتنوع هذه الشروط يذكر منها[١] :

- **ثبات مكان الإقامة:**

إن وجود مكان إقامة ثابت للمستفيد ضروري، حيث يتيح ذلك للسلطات المشرفة على العملية تركيب الأجهزة التكنولوجية الضرورية للرقابة. يمكن للمستفيد تغيير مكان الإقامة لكن مع ضرورة إعلام السلطة المشرفة على الرقابة. كما يشترط الحصول على موافقة مالك أو مؤجر العقار إذا كانت إقامة الشخص في غير منزله، إلا إذا كان المكان عامًا. حيث أن الوضع تحت المراقبة الإلكترونية يعني منع المحكوم عليه من مغادرة منزله أو أي مكان آخر يعينه قاضي تطبيق العقوبات خارج الفترات التي يحددها. يتم تحديد المدد والأماكن مع مراعاة ممارسة المحكوم عليه لنشاط مهني أو أنه يتلقى تعليماً أو تكويناً أو يقوم بتدريب أو يشغل عملاً مؤقتاً بهدف اندماجه الاجتماعي" ومشاركته في الحياة الأسرية" وتلقي العلاج الطبي. كما يستلزم الوضع تحت المراقبة الإلكترونية التزام الشخص المدان بالاستجابة لاستدعاءات أي سلطة عامة يعينها قاضي تطبيق العقوبات.[٢]

- **الوسائل التقنية :**

جوهر الرقابة الإلكترونية هو وجود خط هاتفي، مع أن التطور التكنولوجي قد أدى إلى الاستغناء عن الخط الهاتفي من خلال تقنية GPS و كذلك نظام PSEM.

- **الحالة الصحية للمستفيد :**

يثبت ذلك من خلال شهادة طبية تؤكد أن الحالة الصحية للشخص تتوافق مع وضع سوار إلكتروني.

(١) صفاء آوتاني، المرجع السابق، ص ١٤٢.

(2) Article 132-26-2 code pénal français, Abrogé par Loi n°2019-222 du 23 mars 2019 - art. 74.

على أن لا تؤثر التكنولوجيا المستخدمة في إطار الوضع تحت الرقابة الإلكترونية على كرامة و حرمة الحياة الخاصة للشخص المحكوم عليه.[1]

- **رضا المحكوم عليه :**

من الضروري الإشارة إلى ان التشريع الفرنسي يشترط رضا المحكوم عليه من أجل تطبيق نظام الرقابة الإلكترونية.

المبحث الثالث

مستقبل الوضع تحت الرقابة الإلكترونية في النظام السعودي

لابد من التعرف على مزايا نظام الوضع تحت الرقابة الإلكترونية من خلال المطلب الأول، ثم مساوئ السوار الإلكتروني وهو ما يعالجه المطلب الثاني، ثم نناقش حالة إدراج الوضع تحت الرقابة الإلكترونية في النظام القانوني السعودي من خلال المطلب الثالث.

المطلب الأول

مزايا نظام الوضع تحت الرقابة الإلكترونية

تتعدد مزايا نظام الوضع تحت الرقابة الإلكترونية نذكر منها:

أولاً: الوقاية من العود :

يساهم السوار الإلكتروني في الوقاية من العود، وذلك كون المحكوم عليه الذي يستفيد من الوضع تحت الرقابة الإلكترونية لن يحتك بباقي المسجونين، لأنه يظل خارج المؤسسة العقابية مما يعطيه إمكانية كبيرة في الإدماج. حيث أن الرقابة تساعد على أربعة آثار، الأثر الأول: هو الحفاظ على الروابط الاجتماعية، من خلال البقاء على اتصال بالمجتمع، حيث تتاح للشخص المدان فرصة الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية والمهنية، مما يعزز إعادة اندماجه. والأثر الثاني: يتمثل في الحفاظ على العمل، حيث يسمح نظام الرقابة للشخص المدان بمواصلة العمل، وهو أمر بالغ الأهمية كل الحالات لإعادة الإدماج الاجتماعي والمهني. والأثر الثالث: هو تعزيز إمكانية الاندماج، حيث لن يكون المحكوم عليه على اتصال مباشر مع السجناء الآخرين، مما يقلل من خطر التأثير السلبي

(1) Article 723-٨ du CPF.

من بيئة السجن. والأثر الرابع: يتمثل في المراقبة الفعالة، فالرغم من وجود المدان خارج السجن، إلا أن المراقبة الإلكترونية تتيح للسلطات التأكد من التزامه بشروط العقوبة وعدم تورطه في سوء السلوك.

ثانيا التقليل من الاكتظاظ داخل السجون والمؤسسات العقابية:

أشارت الأمم المتحدة إلى انه في جميع أنحاء العالم، يتزايد عدد نزلاء السجون، مما يضع عبئًا ماليًا ثقيلاً على الدول. وفي الوقت نفسه، هناك أدلة متزايدة تشير إلى أن السجن يفشل في تحقيق بعض أهدافه الأكثر أهمية ويترك تأثيرات ضارة على المساجين أنفسهم وعلى عائلاتهم، وعلى المجتمع بأكمله في الأمد البعيد. فالسجن يخدم عدة أغراض. فهو يجعل من الممكن اعتقال، وبالتالي السيطرة، على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة أثناء انتظار المحكمة لتحديد إدانتهم أو براءتهم. وهو يسمح بمعاقبة الجناة بحرمانهم من حريتهم عندما تثبت إدانتهم. وهو يمنع الجناة من معاودة ارتكاب الجرائم أثناء وجودهم في السجن، ومن الناحية النظرية، يسمح لهم بإعادة التأهيل أثناء فترة وجودهم في السجن. تتضمن إعادة التأهيل النظر عن كثب في الأسباب الجذرية التي أدت إلى السلوك الإجرامي، ومن خلال القيام بذلك، تقليل خطر العودة إلى ارتكاب الجريمة. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بهذا الهدف على وجه التحديد، يكون السجن غير موجود. يمكننا حتى أن نقول إن كل شيء يظهر أن السجون لا تخدم فقط في حالات نادرة إعادة التأهيل، بل على العكس من ذلك، فإنها تميل إلى تعزيز السلوك الإجرامي، وبالتالي العودة إلى الإجرام، مما يؤدي بعد ذلك إلى دورة مغلقة من الإفراج – السجن، وهو الوضع الذي لا يسمح لأي منهما الحد من اكتظاظ السجون أو ضمان قدر أكبر من الأمان داخل المجتمع[1].

(1) NATIONS UNIES office contre la drogue et le crime, Vienne, mesures carcérales et mesures non privatives de liberté -Peines de substitution à l'incarcération - Compilation d'outils d'évaluation de la justice pénale : https://www.unodc.org /documents/justice-and-prison-reform/cjat/Peines_substitution_incarceration.pdf

ثالثاً: قلة التكلفة المالية :

بالمقارنة مع وضع المسجون داخل المؤسسة العقابية وما يستلزم ذلك من تكاليف مالية، من إيواء وإطعام ورعاية صحية وبعض النشاطات ثقافية، بينما لا يستلزم الوضع تحت الرقابة الإلكترونية من الناحية المادية التقنية سوى سوار الكتروني يحمله المستفيد ومعدات إلكترونية لغرفة المراقبة. كل ذلك من خلال أنظمة تحديد المواقع GPS وأنظمة تبادل الإشارات الإلكترونية وشرائح الكترونية. من المهم الإشارة إلى أنه يشير مصطلح "GPS" إلى "نظام تحديد المواقع العالمي". وهذا نظام ملاحة عبر الأقمار الصناعية يمكنه تحديد الموقع الجغرافي لجهاز استقبال (GPS) على الأرض بدقة. ويستخدم هذا النظام على نطاق واسع في مجالات مختلفة مثل حركة السيارات، ورسم الخرائط، وتحديد الموقع الجغرافي عبر الهاتف الخليوي، وحتى في بعض التطبيقات المتعلقة بالمراقبة الإلكترونية في السياق القانوني، مثل أجهزة التتبع الإلكترونية التي تستخدم أحيانًا في سياق التدابير البديلة للاحتجاز.[1]

رابعًا: الحفاظ على فرص الإدماج والتأهيل:

يكون ذلك من خلال متابعة تكوين أو تعليم أو ممارسة مهنة.

المطلب الثاني

مساوئ الوضع تحت الرقابة الإلكترونية

آثار الوضع تحت الرقابة كبديل للحبس قصير المدى في الدول الغربية عدة مخاوف منها:

أولاً: الخصوصية:

حيث يرى بعض الكتاب في فرنسا أن المراقبة الإلكترونية تثير قضايا الخصوصية" لأنها تنطوي على مراقبة مستمرة للأفراد المدانين. حيث أن المراقبة الإلكترونية تتضمن

(1) Ryan. Cotter, & De Lint. Willem, |"GPS-Electronic Monitoring and Contemporary Penology: A Case Study of US GPS-Electronic Monitoring Programmes"|, |The Howard Journal of Criminal Justice 48|, no. 1| 2009), p.76-87.

تتبعًا مستمرًا لتحركات الفرد، وهو ما يمكن اعتباره انتهاكًا للخصوصية. قد يشعر الأفراد بأن كل تحركاتهم تخضع للمراقبة، مما يحد من إحساسهم الشخصي[١]، لكن يعاب على هذا التوجه أنه يناقش حقوقًا لأشخاص من حيث الأصل هم مسجونون.[٢]

ثانيًا: انعدام الفعالية:

تركز المراقبة الإلكترونية في المقام الأول على المراقبة والإشراف بدلاً من معالجة الأسباب الكامنة وراء السلوك الإجرامي. يجادل النقاد في فرنسا بأنه قد لا يقدم نفس التأثير التأهيلي مثل البرامج التي تتضمن الاستشارة والعلاج وتنمية المهارات.

ثالثًا: تحديات تقنية :

من الناحية التطبيقية واجهت الدول التي طبقت الرقابة الإلكترونية تحديات تقنية في أنظمة المراقبة الإلكترونية وهي تطرح اشكاليات تقنية، كأن تؤدي الأخطاء الفنية أو عدم الدقة في أجهزة المراقبة إلى إطلاق إنذارات كاذبة، مما يشير إلى حدوث خروقات وهو في الحقيقة لا يوجد أي انتهاك. وهذا يخلق ضغطًا كبيرًا لكل من الأفراد الخاضعين للمراقبة والسلطات المسؤولة عن الإشراف، كما يجب أن تكون أنظمة المراقبة الإلكترونية قابلة للتكيف مع البيئات المختلفة، بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية، لضمان أداء فعال[٣].

(1)Jean-paul. Céré, la surveillance électronique : une réelle innovation dans le procès pénal ? Revista da faculdade de direito de campos 7, no. 8, 105-122.

(2) Olivier. Razac, La matérialité de la surveillance électronique, Déviance et société 37, no. 3, 2013, p.389-403.

(3) Camille. Allaria, Le placement sous surveillance électronique : espace et visibilité du châtiment virtuel, Champ pénal/Penal field 11, 2014.

المطلب الثالث

حالة الرقابة الإلكترونية في النظام الجنائي السعودي

على مستوى النظام الجنائي السعودي يشير الباحثون إلى مشروع على مستوى وزارة العدل، أما على الصعيد الفقهي أشار الدكتور محمد بن فهد الجضعي السبيعي أن الرقابة الإلكترونية هي حكم قضائي يلزم المحكوم عليه بالبقاء في مكان معين والإشراف عليه بالأجهزة الإلكترونية الحديثة، وبدأت المملكة العربية السعودية بتطبيق الرقابة الالكتروني بشكل تجريبي وبصورة تدريجية في الحالات الإنسانية، كزيارة السجين لأحد اقاربه في المستشفى أو خروج السجين لعزاء. (١)

ترى الباحثة ريناد عيد غصاب العنزي أن المشروع السعودي قد تبنى توجه ضيق في مجال الوضع تحت الرقابة الإلكترونية، حيث تضمنت المادة الثالثة منه استثناءات تحول دون تطبيق الرقابة الإلكترونية.(٢) حيث جاء نصها صريحاً: " لا يجوز تطبيق العقوبة البديلة في الحالات التالية:

١. إذا كان المحكوم عليه من أرباب السوابق.

٢. إذا كانت عقوبة السجن المحكوم بها أكثر من ثلاث سنوات.

٣. إذا كانت العقوبة المحكوم بها داخلة في نطاق الجرائم المقدر لها عقوبة شرعًا .

٤. إذا كان في تطبيقها ضرر أكبر من السجن يلحق بالمحكوم عليه .

٥. إذا كان تطبيقها يؤدي إلى المساس بالأمن، أو يلحق الضرر بالغير.

٦. إذا استعمل في الجريمة سلاح.

(١) السبيعي. محمد، العقوبة البديلة للسجن قصير المدة في النظام الجنائي السعودي، عدد ١٤، ٢٠٢٢، ص ٢٣٤.

(٢) العنزي. ريناد، الجزاءات البديلة عن عقوبة الحبس قصير المدة في النظام السعودي، (المجلة العربية للنشر العملي، عدد ٥٨، |٢٠٢٣)، ص ٥٦٩.

٧. إذا كان في تنفيذ الجريمة مساس جسيم بكرامة الضحية."[١]

الخاتمة

خلاصة المقال مفادها أن الوضع تحت الرقابة الإلكترونية له فوائد كبيرة على مستوى الدول التي خاضت هذه التجربة، كما أن الوضع تحت الرقابة الإلكترونية أصبح من بين الطرق البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدى، يكون من خلال سوار الكتروني يوضع في قدم المستفيد منه أو يده، على أن يرسل هذا السوار إشارات الكترونية تمكن المراقب من تحديد مكانه. يقرر هذا الإجراء وفق مبررات تقتضيها مصلحة المستفيد كالمشاركة في حياة أسرته. يحقق الوضع تحت الرقابة الإلكترونية عدة مزايا أهمها التخفيف من الاكتظاظ داخل السجون وأيضا الحفاظ على فرص إدماج المسجون المستفيد منه. ومن المنتظر صدور النظام المتعلق ببدائل العقوبة في المملكة العربية السعودية، حيث من المنتظر أن يستفيد المنظم السعودي من تجارب الدول الاخرى في هذا المجال.

The Authors declare That there is no conflict of interest

(١) الدويش. لولوه، العقوبات البديلة في التشريعات المقارنة والنظام الجزائي السعودي، (المجلة الإلكترونية الشاملة المتعددة التخصصات، عدد ٢٠٢٠)، ص١٠.

References

Articles:

1. Awtani, Safaa, The Situation Under Electronic Surveillance "The Electronic Bracelet" in French Penal Policy, (Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25, Issue 1 | 2009), pp. 129-162, p. 132, published on the website: https://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/129-162.pdf
2. Al-Anzi. Renad, Alternative Penalties to Short-Term Imprisonment in the Saudi System, (Arab Journal of Practical Publishing, Issue 58, 2023).
3. Al-Duwaish, Lulu, Alternative Penalties in Comparative Legislation and the Saudi Penal System, (Comprehensive Multidisciplinary Electronic Journal, Issue 2020).
4. Al-Subaie, Muhammad, Alternative Punishment to Short-Term Imprisonment in the Saudi Criminal System, Issue 14, 2022.
5. Matt. Black, & Smith. Russell G., Electronic monitoring in the criminal justice system, 2003 .
6. Hans-Joerg. Albrecht, Electronic monitoring in Europe. Bulletin d'information penologique19 20, no. 8-9, 1995.
7. Camille. Allaria, Le placement sous surveillance électronique : espace et visibilité du châtiment virtuel, Champ pénal/Penal field 11, 2014.
8. Synøve N. Andersen, & Telle. Kjetil, Better out than in? The effect on recidivism of replacing incarceration with electronic monitoring in Norway,) European journal of criminology 19, no. 1 ,|2022).
9. Marius. Aurel, Les Juges de l'Application des Peines dans le Droit França)is, Annales Universitatis Apulensis Series Jurisprudentia 9 | 2006)

10. Kristel. Beyens, & Roosen. Marijke, Electronic monitoring and reintegration in Belgium, (European Journal of Probation 9, no. 1, |2017).
11. Laurence. Blisson, & Donaz-Pernier. Morgan, L'aménagement des peines: sortir de l'impasse ! ,Plein droit 138, no. 3 , 2023.
12. Jan. Bungerfeldt, Electronic Monitoring in Sweden the past, present and the future, In CEP Conference Stockholm. 2012.
13. Ralph. Cairns, The legal aid, sentencing and punishment of offenders Act 2012, the significant changes, (Probation journal 60, no. 2 ,|2013).
14. Urquizas. Campello, La surveillance électronique au Brésil : entre la zone de contrôle, les murs de prison et les territoires de conflit, (Deviance et Societe 46, no. 1| 2022).
15. Céline. Cauchepin, &Sauvageot. Frédéric, La loi portant adaptation de la justice aux évolutions de la criminalité devant le Conseil constitutionnel: une conformité sous multiples reserves (Revue juridique de l'Océan Indien 04| 2004).
16. Jean-Paul. Céré, LA SURVEILLANCE ÉLECTRONIQUE : UNE RÉELLE INNOVATION DANS LE PROCÈS PÉNAL ? Revista da Faculdade de Direito de Campos 7, no. 8.
17. Ryan. Cotter, & De Lint. Willem, GPS-Electronic Monitoring and Contemporary Penology: A Case Study of US GPS-Electronic Monitoring Programmes, (The Howard Journal of Criminal Justice 48, no. 1 ,|2009).
18. De Spiegeleir. Sophie, L'expérience de surveillance au quotidien: être détenu sous bracelet électronique (Déviance et Société 45, no. 2 |2021).
19. Frieder. Dünkel, & Fritsche. Mareike, L'aménagement de la peine et la libération conditionnelle dans les

systèmes pénitentiaires allemand et français (Déviance et Société 29, no. 3 | 2005).

20. Stephen J. Fay, Electronic monitoring and criminal justice: some recent developments in Britain, Nottingham LJ 1 ,1992.
21. Anthea. Hucklesby, & Holdsworth. Ella, Electronic monitoring in England and Wales, EMEU Project Report, Leeds: University of Leeds ,2016.
22. René. Lévy, & Pitoun. Anna, L'expérimentation du placement sous surveillance électronique en France et ses enseignements (2001-2004),(Déviance et société 28, no. 4 |2004).
23. Riba. Lopez, & Maria. Jose, The versatility and tightness of electronic monitoring: A comparative perspective between Spain and Belgium, (Probation Journal, |2023). 02645505231161795.
24. Barry. Loveday, The Crime and Disorder Act 1998 and Policing. (The Police Journal 73, no. 3, |2000).
25. George. Mair, Electronic monitoring in England and Wales: evidence-based or not? (Criminal Justice 5, no. 3 |2005).
26. Fredrik. Marklund, & Holmberg. Stina, Effects of early release from prison using electronic tagging in Sweden, (Journal of Experimental Criminology 5, no. 1 |2009).
27. Nellis. Mike, & Beyens. Kristel, & Kaminski. Dan, electronically monitored punishment (Taylor & Francis| 2013).
28. DJEBIRI. Nedjma, La peine de détention à domicile sous surveillance électronique (DDSE): une peine alternative à la privation de liberté (étude en droit français), (Revue Académique de la Recherche Juridique| vol 12| 2021).
29. Héloïse. Pirson, Travail de fin d'études [BR]-Travail de fin d'études : Le placement sous surveillance

électronique des usagers de drogues en Belgique, [BR]- Séminaire d'accompagnement à l'écriture. 2023.

30. Olivier. Razac, La matérialité de la surveillance électronique (Déviance et société 37, no. 3|2013).
31. Olivier. Razac, Le placement sous surveillance électronique mobile: un nouveau modèle pénal, El arresto domiciliario con vigilancia électronica, un nuevo modelo pénal ,2010.
32. Marc. Renzema, & Skelton. David, Use of electronic monitoring in the United States: 1989 update (US Department of Justice, Office of Justice Programs, National Institute of Justice| 1990).
33. Francoise. Richardson, Electronic tagging of offenders: trials in England, (The Howard Journal of Criminal Justice 38, no. 2, |1999).
34. Bohdan. Solomka, Powers of Criminal Courts (Sentencing) Act 2000, (The Journal of Forensic Psychiatry 13, no. 2 , |2002).
35. Martin. Wasik, & Taylor. Richard D., Blackstone's guide to the Criminal Justice Act 1991, London, Blackstone Press, 1991.
36. Jenny. Williams, & Weatherburn. Don, Can electronic monitoring reduce reoffending?." (Review of Economics and Statistics 104, no. 2 |2022)

Code

1. Code pénal français.
2. Code des procédures pénales français.
3. Crime and Disorder Act 1998.
4. La loi du 9 septembre 2002 d'orientation et de programmation pour la justice. République Française.
5. La loi n° 2004-204 du 9 Mars 2004 portant adaptation de la justice aux évolutions de la criminalité. République Française.
6. Legal Aid, Sentencing and Punishment of Offenders Act 2012.
7. Powers of Criminal Courts (Sentencing) Act 2000
8. The Swedish Criminal Code (brottsbalken, SFS 1962:700):
9. https://www.government.se/government-policy/judicial-system/the-swedish-criminal-code/
10. Criminal Justice Act 1991.

Rapport

1. Bracelet électronique placement sous surveillance électronique, Direction de l'administration pénitentiaire, ministère de la justice et des libertés, République Française, page 01, Disponible sur le lien :
2. http://www.justice.gouv.fr/art_pix/1_brochurePSE2010.pdf
3. Electronic Monitoring, département fédérale de justice et de police, fédération de suisse, publié sur lien :
4. http://www.bj.admin.ch/bj/fr/home/themen/sicherheit/straf-_und_massnahmevollzug/monitoring.html
5. Nations unies office contre la drogue et le crime vienne , mesures carcérales et mesures non privatives de liberté -

peines de substitution à l'incarcération - compilation d'outils d'évaluation de la justice pénale https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-

6. Reform/cjat/peines_substitution_incarceration.pdf
Rapport: le placement sous surveillance électronique mobile, rapport de la mission confiee par le premier ministre a monsieur george sfenech depute du rhone, avril 2005, ministère de la justice française, page 18, disponible sur le lien :
https://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/brp/054000267/0000.pdf